الأمم المتحدة

E/ECA/ARFSD/2/Inf/1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 May 2016

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

الاجتماع الثاني

القاهرة، ١٧ -١٩ أيار/مايو ٢٠١٦

مذكرة مفاهيمية

أولا- معلومات أساسية

١- يأتي عقد منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة تمشياً مع القرارات الهامة التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) لعام ٢٠١٢ الهادفة إلى تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على جميع المستويات. وتشمل تلك القرارات القرار الذي ينص على إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لضمان رصد الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة على المستوى العالمي وتنفيذها على نحو فعال. وبناء عليه، فقد اعتمد اجتماعُ التنفيذ الإقليمي لأفريقيا، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ للنظر في عمليات متابعة مرحلة ما بعد ريو+٢٠ توصيات محددةً بشأن هيئات التنمية المستدامة. وشملت تلك التوصيات دعوة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعقد منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة تحضيراً لاجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وذلك بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، بالتعاون مع الشركاء المعنيين. وقد أقر اجتماع التنفيذ الإقليمي أن من شأن عقد هذا المنتدى الإقليمي اتاحة منبر يضمن تعزيز التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو ملائم.

٢- وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، أنشأت الجمعية العامة رسميا المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، من خلال قرارها ٢٩٠/٦٧ بوصفه منبر الأمم المتحدة الرئيسي المعني بالتنمية المستدامة، ليحل محل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويعقد المنتدى اجتماعاته كل أربع سنوات على مستوى رؤساء الدول والحكومات تحت رعاية الجمعية العامة؛ وكل عام تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويصدر عن المنتدى إعلانات متفاوض عليها.

٣- وقررت الجمعية العامة من خلال قرارها المذكور آنفاً أن يُجري المنتدى، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ابتداء من عام ٢٠١٦، استعراضات دورية بشأن متابعة الالتزامات المتعلقة بتطبيق مفهوم التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها وبشأن تنفيذ تلك الالتزامات، بما فيها الالتزامات المتصلة بوسائل التنفيذ، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤- وعَقَد المنتدى حتى الآن ثلاثة اجتماعات. حيث عُقد الاجتماع الافتتاحي للمنتدى في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بدعوة من رئيس الجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في إطار الموضوع العام: *"بناء المستقبل الذي نصبو إليه: من مؤتمر ريو+٢٠ إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"*.[(١)] وعُقد الاجتماع الثاني للمنتدى لأول مرة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤.[(٢)] وذلك في إطار موضوع *"تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورسم الطريق نحو خطة طموحة للتنمية فيما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة"*. وعقد الاجتماع الثالث للمنتدى، وهو الاجتماع الثاني الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن موضوع *"تعزيز التكامل والتنفيذ والاستعراض: المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥"*.

٥- وقررت الجمعية العامة في قرارها المُنشئ للمنتدى أن تستفيد اجتماعاته التي تعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي من العمليات التحضيرية على الصعيد الإقليمي؛ مسلمةً بأهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة وداعيةً اللجان الإقليمية للأمم المتحدة إلى المساهمة في أعماله، بوسائل منها عقد اجتماعات إقليمية سنوية تشارك فيها الكيانات الإقليمية المعنية الأخرى والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى عند الاقتضاء. وتمشيا مع هذا القرار، أنشأت الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التي عقدت في آذار/مارس ٢٠١٥ منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عام ٢٠١٥. وجرى ذلك من خلال القرار ٩٣٠ (د-٤٨) الذي دعا

(١) https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2013

(٢) https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2014

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرهما من الشركاء، اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لعقد منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة مرة كل سنتين. وتعهد الوزراء من خلال القرار نفسه بالتعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية لدعم عقد المنتدى؛ ودعوا الدول الأعضاء إلى زيادة التزامها بالمنتدى ودعمها له.

٦- وعلى هذا الأساس، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي بعقد الاجتماع الافتتاحي للمنتدى يومي ١٧ و١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في أديس أبابا. وأتاحت الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا منبرا للمنتدى خلال عام ٢٠١٥ حيث اعتمدت مساهمةَ أفريقيا الجماعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٥، وذلك في شكل رسائل رئيسية موجَّهة للمنتدى العالمي عن الموضوع المطروح وقضايا أخرى. وقام رئيس دورة لجنة التنمية بعرض الرسائل الرئيسية على المنتدى. وتشمل بعض الرسائل ما يلي:

(أ) منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة منتدى حكومي دولي إقليمي، تشارك فيه المجموعات الرئيسية والمجتمع المدني، أنشئ للتباحث في مساهمة أفريقيا الجماعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويسترشد بالمنتدى في تواتر انعقاد دوراته وفي برنامجه؛

(ب) ستكون الاستفادة من تجارب اجتماعات التنفيذ الإقليمي لأفريقيا، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس، في غاية الأهمية لنجاح عقد المنتدى الإقليمي. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا تنظيم المنتديات الإقليمية بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، بالتعاون مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، والمكتبين الإقليميين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة؛

(ج) تشكِّل خطة عام ٢٠٦٣ الإطار الأفريقي الكفيل بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وإطارَ أهداف التنمية المستدامة المصاحبة لها. وفي هذا الصدد، ينبغي للخطة، بغاياتها وأهدافها ومؤشراتها، توفير إطار متين للرصد والإبلاغ من أجل التنفيذ الفعال على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛

(د) تتوفر أفريقيا على العديد من المنابر القادرة على دعم الاستعراضات المواضيعية التي يمكن الاضطلاع بها في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وتشمل تلك المنابر مختلف اللجان النظامية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاجتماعات السنوية المشتركة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، والمؤتمر الوزاري الأفريقي

المعني بالبيئة، والهيئات الوزارية الأفريقية الأخرى ذات الصلة. وفي حالة الاتفاق على أن تكون هذه الاستعراضات المواضيعية جزءا من عملية المنتدى السياسي، فإنه ينبغي الاستفادة القصوى من مساهمات هذه المنابر، بالإضافة إلى مساهمات منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة المزايا النسبية التي تتمتع بها من حيث استفادتها من الكتلة الحرجة للخبرة اللازمة لاستعراض مجال مواضيعي بعينه؛

(هـ) وتمثل هيئات التنسيق الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة عوامل ضرورية للتخطيط وصنع القرار على نحو متماسك ومتكامل على المستوى الوطني وكفالة فعالية الروابط التي تربط بين الجهات المحلية والعالمية. وينبغي لهذه الهيئات كفالة التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، ويجب أن تعمل على تعزيز تعميم التنمية المستدامة على أعلى مستويات أجهزة صنع القرار في الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وفقا للأولويات والاستراتيجيات الوطنية.

ثانيا- المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٧- سيُعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ (تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي) في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، تحت موضوع *''ضمان ألا يتخلَّف عن الركب أحدٌ''* . وسيكون هذا أول اجتماع بعد اعتماد رؤساء الدول والحكومات خطةَ التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وبالتالي يُتوقع أن يشرع المنتدى في الوفاء فعليا بولايته المعهودة إليه بـ''توفير القيادة السياسية والتوجيهات وتوصيات المتابعة بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها؛ وتتبُّع ما أُحرز من تقدم؛ والدفع في اتجاه انتهاج سياسات مترابطة تسترشد بالأدلة والعلم والتجارب القطرية؛ فضلا عن معالجة القضايا الجديدة والناشئة'' [٣].

٨- وستُحدِّد خطة عام ٢٠٣٠ شكل السياسات والاستراتيجيات الإنمائية القطرية على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وتضم خطة عام ٢٠٣٠ في جوهرها ١٧ هدفا تتعلق

[٣] https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf

بالتنمية المستدامة [٤] إلى جانب ١٦٩ غاية متصلة بها. وتتسم هذه الأهداف بأنها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وتتضمن أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن (الأمم المتحدة، ٢٠١٥). وتجسِّد أهداف التنمية المستدامة أولويات أفريقيا في هذا المجال على أساس الموقف الأفريقي الموحد من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن نتائج الاجتماع التشاوري الإقليمي لأفريقيا بشأن أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٣، الذي وافق على ١٢ هدفا، كانت بمثابة مساهمات فنية صبّت فيما قامت به اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى من عمل بخوصوص خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ليتوج ذلك بالموقف الأفريقي الموحد (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٥).

٩- أما فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإن رؤساء الدول والحكومات قد دعوا الدول الأعضاء إلى تقديم ردود وطنية عملية وطموحة بشأن التنفيذ الشامل في أسرع وقت. ويمكن للردود الوطنية أن تستفيد من أدوات التخطيط القائمة، مثل استراتيجيات التنمية الوطنية والتنمية المستدامة، حسب الاقتضاء.

المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣

١٠- تسلِّم خطة عام ٢٠٣٠ أيضا بأنه يمكن للأطر الإقليمية ودون الإقليمية أن تُيَسِّر الترجمة الفعالة لسياسات التنمية المستدامة إلى إجراءات ملموسة على المستوى الوطني. وفي هذا الصدد، تؤكد خطة عام ٢٠٣٠ على أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وتعد خطة عام ٢٠٦٣ وريثةً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، فقد اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بوصفها إطارَ تنميةٍ طويل الأجل على مدى خمسين عاماً. وتستهدف هذه الخطة بزوغ قارة أفريقية يسودها التكامل وتنعم بالسلام والازدهار بسواعد أبنائها، وتشكل قوة فاعلة على الساحة العالمية (مفوضية الاتحاد الأفريقي ٢٠١٥). وتعمل الخطط المكونة من عشر سنوات بمثابة أطر لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وتشمل أولاها تلك الخاصة بالفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣.[٥]

١١- وبالتالي سيكون المنتدى السياسي أيضا أول منتدى يُعقد في الأطر الزمنية المتداخلة لتنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. وقد شرعت البلدان الأفريقية في تطبيق كلتا الخطتين.

---

[٤] انظر المرفق ١

[٥] مفوضية الاتحاد الأفريقي، خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها – خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى ٢٠١٣-٢٠٢٣

http://agenda2063.au.int/en/sites/default/files/Agenda%202063%20Final%20revised%20First%20Ten%20Year%20Implementation%20Plan%2012%2010%2015_0.pdf.

وهذا يعني أنها تحتاج إلى أطر إقليمية متكاملة، وعلى وجه الخصوص إلى أطر استراتيجية وطنية، بما في ذلك خطط تنمية وطنية لضمان التنفيذ الفعال المتزامن لخطتي العمل هاتين.

١٢- أما فيما يخص المتابعة والاستعراض، فإن خطة عام ٢٠٣٠ تنص على أن المسؤولية الرئيسية عن المتابعة والاستعراض على الصُّعد الوطنية والإقليمية والعالمية على مدى الـ١٥ عاما المقبلة تقع على عاتق الحكومات. وعلاوة على ذلك، فإنها تعيد التأكيد على الدور المركزي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الإشراف على المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي. وستُنظَّم الاستعراضات المواضيعية بشأم التقدم المحرز، بما في ذلك القضايا الشاملة، في إطار هذا المنتدى السياسي أيضا، مدعوما في ذلك بعمل اللجان الفنية والهيئات الحكومية الدولية والمنتديات الأخرى، بحيث تعكس الطبيعة المتكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن الترابط بينها. وستُشْرِك هذه الاستعراضات جميع الجهات المعنية، لتصُب، قدر الإمكان، في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى وتتناغم معه. وتقضي خطة عام ٢٠٣٠ أيضا بأنه يمكن للمتابعة والاستعراض على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أن يتيحا فرصا للتعلم من الأقران، وفي هذا الصدد فإنها ترحب بتعاون اللجان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

١٣- ومن جهة أخرى، فإن خطة عام ٢٠٦٣ تدعو إلى عقد منتدى أفريقي سنوي ستكون من مهامه اتخاذ إجراءات على أساس التقارير المرحلية عن خطة عام ٢٠٦٣، وتشجيع الجهات المعنية على الإسراع في تحقيق خطة عام ٢٠٦٣ وتحديد أفضل الممارسات والجهات المناصرة للتعجيل بالتنفيذ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠١٦). وهذا ما يعيد التركيز بقوة مجدداً على الدور المزدوج للبلدان لأفريقية والجهات الفاعلة الإقليمية لمتابعة الخطتين واستعراضهما.

المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا

١٤- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في تموز/يوليه ٢٠١٥، بموجب القرار ٣١٣/٦٩. وتعد هذه الخطة الإطار العالمي الخاص بتمويل التنمية المستدامة، وقد أُقرت بوصفها جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ [٦]. وقد قطعت البلدان في هذه الخطة التزامات على نفسها بشأن الموارد العامة المحلية؛ والمؤسسات التجارية والمالية المحلية والدولية؛ والتعاون الإنمائي الدولي؛ والتجارة

[٦] الفقرة ٤٠ من خطة عام ٢٠٣٠.

الدولية كمحرك للتنمية؛ والديون والقدرة على تحملها؛ والعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وبناء القدرات؛ والبيانات والرصد والمتابعة.

١٥- وسيضطلع بمتابعة خطة عمل أديس أبابا منتدى سنويٌّ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي معني بتمويل التنمية (منتدى تمويل التنمية). وقد عُهد لهذا المنتدى بتنفيذ متابعة واستعراض نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وستُصب نتائج منتدى تمويل التنمية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى عند معالجته للمتابعة والاستعراض الشاملين لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ [٧]. ذلك أن الجمع في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بين المتابعة والاستعراض لتمويل التنمية وخطة عام ٢٠٣٠ أمرا منطقيا بما أن إحراز تقدم في توفير وسائل التنفيذ سيحدِّد مستوى تحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. ويعني ذلك أن المستوى الإقليمي للمتابعة والاستعراض من خلال منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة ينبغي أن يعترف أيضا بهذه الصلة المعقدة وأن يستعرض التقدم المحرز في توفير وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وما يعترض ذلك من تحديات.

حتمية التنفيذ والمتابعة والاستعراض على نحو متكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

١٦- التزمت البلدان الأفريقية بتنفيذ كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وهما خطتان متداخلتان بشكل وثيق في الأطر الزمنية لتنفيذهما بالنظر إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ تغطي الفترة من ٢٠١٥-٢٠٣٠، في حين سيجري تطبيق خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣ بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٣. وقد كانت العمليات التي أفضت إلى خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ متزامنة، يعزز بعضها بعضا، وأدت إلى أوجه شبه كبيرة في الأهداف والغايات المحددة التي يتعين أن تحققها الخطتان اللتان ستقوم الدول الأعضاء نفسها بتنفيذهما. وعلاوة على ذلك، لا بد من متابعة كلتا الخطتين واستعراضهما سنوياً. ويتطلب النجاح في تحويل الخطتين إلى النتائج المرجوة على أرض الواقع وتقييم مدى هذا النجاح تنفيذا متسقا واستراتيجيات للمتابعة. وبدون هذه النهج المتماسكة سيكون هناك توزيع غير فعال لوسائل التنفيذ إلى جانب قدر كبير من الازدواجية. وعما قريب سيقع مزيد من العبء على عاتق الدول الأعضاء والجهات الإقليمية الفاعلة بشكل خاص في إعداد التقارير والمتابعة والاستعراض. وسيتطلب التصدي لهذه التحديات، التي من الواضح أن لها انعكاسات كبيرة على الاستخدام الفعال لوسائل التنفيذ النادرة والمحدودة، أن تتبّع البلدان الإفريقية نهجا متكاملا وموحدا لتنفيذ كلتا الخطتين ومتابعتهما واستعراضهما.

[٧] الفقرة ١٣٢ من خطة عمل أديس أبابا.

١٧- وباستشراف حاجة أفريقيا ومن ثم حتميتها باتباع استراتيجية متماسكة من أجل التنفيذ والمتابعة والاستعراض على نحو فعال ومنسق لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين (التي يشار إليها عادة باسم المؤتمر الوزاري) في شهر آذار/مارس ٢٠١٦ في إطار موضوع: ''نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة''.

١٨- وقد اتخذ المؤتمر الوزاري قرارات وقدم توصيات هامة بشأن موضوع الاجتماعات. وتشمل بعض تلك النتائج الصادرة عن المؤتمر فيما يخص المنتدى السياسي الرفيع المستوى ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة ما يلي:

١٩- إن المؤتمر:

(أ) قد أقر بأن وجود أطر تنمية متعددة لا يستجيب لحاجة أفريقيا الحتمية إلى تحقيق نمو متسارع وشامل للجميع ومستدام، وبالتالي يُضعف احتمالات القارة في التحول الهيكلي.

(ب) شدد على أهمية اعتماد أفريقيا استراتيجيةً متماسكة من أجل التنفيذ الفعال والمنسق لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، وافق المؤتمر على وضع إطار واحد للرصد والتقييم، يستوعب كلتا الخطتين، وبنية مشتركة للإبلاغ من شأنها إعداد تقرير دوري واحد عن الأداء.

(ج) أقر بأن الإبلاغ عن هذن الإطارين اللذين يبدوان منفصلين ظاهريا يمكن أن يكون مرهقاً، وبالتالي أوصى بوضع منبر موحد للإبلاغ يتناسب مع ما ورد من أهداف وغايات في السجل المرتب حسب الأهداف والغايات والمؤشرات الذي جرى إعداده لهذا الغرض مصحوباً بقائمة التكاليف.

(د) أشار إلى المتطلبات الهائلة في مجال القدرات لتنفيذ كل من خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ والأهمية الكبيرة لتحديد تلك الأولويات لبناء القدرات على جميع المستويات.

(هـ) اعتمد قرارا بشأن منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة حيث أعاد التأكيد على أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي بعقد المنتدى بالتعاون

مع غيرهما من الشركاء لمتابعة واستعراض خطة عمل أديس أبابا، وخطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وجاء على وجه التحديد في هذا القرار، أن المؤتمر، من بين أمور أخرى:

'١' يسلم بضرورة مواءمة مشاورات منتدى أفريقيا الإقليمي التي تعقد كل سنتين مع الاجتماعات السنوية للمنبر الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

'٢' يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين استخدام المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة من أجل متابعة واستعراض خطة عمل أديس أبابا، وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

'٣' يقرر أن المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة سوف يستند إلى المنابر القائمة، وذلك بتفادي إنشاء هياكل إدارية إضافية، وسوف يعزز التنسيق والاتساق، ويستفيد من أفضل الممارسات ويتقاسمها في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومع المنظمات والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى. تعترف بالحاجة إلى جعل المشاورات مرة كل سنتين المنتدى الإقليمي لأفريقيا للتنمية المستدامة مع الاجتماعات السنوية للمنتدى الرفيع المستوى السياسي بشأن التنمية المستدامة؛

'٤' يشجع الدول الأعضاء على المشاركة في منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة المقرر عقده في القاهرة في الفترة من ١٧إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦ والمنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦ في نيويورك.

ثالثا– منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦

ألف– الهدف من منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ وموضوعُه

٢٠– بناء على ما سبق سيُعقد منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ للتحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ على خلفية اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في ذات الوقت الذي أخذت فيه البلدان الأفريقية تنتقل إلى خطة عام ٢٠٦٣. وسيُعقد المنتدى أيضا بعد اعتماد خطة عمل أديس أبابا التي لها تأثير على تحقيق كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ اللتين التزمت البلدان الأفريقية بتنفيذها بالكامل. وعلاوة على ذلك، فإنه سيُعقد في فترة ما بعد الاجتماعات السنوية المشتركة

التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، الذي تقدم نتائجه توجيها جيدا لأفريقيا من أجل الاستفادة القصوى من خطط العمل الثلاث.

٢١- وفي هذا الصدد، واستنادا إلى الخلفية الواردة أعلاه، ستنظِّم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ بهدف: التداول والاتفاق على مساهمة أفريقيا الجماعية في شكل رسائل رئيسية موجهة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦.

٢٢- وسُيعقد اجتماع منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ في إطار موضوع *''ضمان التنفيذ والمتابعة على نحو شامل ومتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣''* . ويتسق موضوع منتدى أفريقيا مع الموضوع ذاته الذي سيتناوله المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦. ذلك أن هذا الموضوع سيمكّن البلدان الأفريقية من النظر في إدراج مبدأ الشمول بوصفه المبدأ الأساسي الذي ترتكز عليه النُّهج المتكاملة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ ومتابعتهما واستعراضهما من أجل ألاّ يتخلّف عن الرّكبِ أحدٌ.

٢٣- ونظرا لتعدد الجهات المعنية بالمنتدى الإقليمي، فإن موضوعه لعام ٢٠١٦، الذي يتماشى أيضا بصورة وثيقة مع موضوع مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٦ سيسمح لطائفة أوسع من الجهات المعنية بالمشاركة في القرارات والرسائل الرئيسية للمؤتمر واستيعابها والاستفادة منها. وهذا يبشر بتحقيق التماسك في صوت أفريقيا فيما يتعلق بتنفيذ الخطتين المفيدتين لكافة الأطراف ومتابعتهما واستعراضهما.

المواضيع الفرعية للمنتدى الإقليمي

٢٤- لقد قُسم موضوع المنتدى إلى المواضيع الفرعية التالية التي من شأنها تمكين الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية من إجراء مناقشة معمقة واستخلاص الرسائل الرئيسية في جميع الجوانب الأكثر ارتباطا بالموضوع الرئيسي:

'١' التحول الشامل للجميع بهدف تحقيق التنمية المستدامة

'٢' إطار النتائج المتكامل

'٣' التنفيذ المتكامل

باء- شكل المنتدى

٢٥- سيكون منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ على شكل اجتماع يستغرق يومين يسبقه اجتماع مدته يوم واحد لفريق خبراء من بلدان أفريقية[٨] ستشارك في الاستعراضات الوطنية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦. وسيعقِد أيضا ممثلو المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى اجتماعات استشارية قُبيل انعقاد منتدى أفريقيا. وستعُرض نتائج الاجتماعين المسبقين في المنتدى الإقليمي. وسينظَّم حدث مسبق يضم مجموعة رئيسية أيضا في اليوم الأول قبل اليومين المخصصين للاجتماع.

افتتاح المنتدى

٢٦- سيتولى ممثل عن الحكومة المصرية افتتاح الاجتماع رسميا. وسيتناول الكلمة في الجلسة الافتتاحية كل من رئيس الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة/منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٥، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والوكالات الشريكة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

المسائل التنظيمية

٢٧- لقد أُقتُرح أن يتولى إدارة أعمال المنتدى مكتب تنتخبه الدول الأعضاء المشاركة. وبناء على ذلك، يمكن أن يتألف المكتب من رئيس وثلاثة نواب ومقرر. وعند انتخاب أعضاء المكتب، ستراعي كفالة التمثيل المتوازن للبلدان من الأقاليم الفرعية الخمسة مع أخذ العضوية في المكتب السابق (٢٠١٥) بعين الاعتبار.

الجلسات الرئيسية للمنتدى

٢٨- سيتألف المنتدى من سبع جلسات عامة رئيسية تتمحور حول المواضيع الفرعية الرئيسية والقضايا الأخرى التي تشكل جزءا لا يتجزأ من منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة على النحو المبين أدناه. وستُدعم جميع الجلسات العامة بتقارير تتضمن معلومات أساسية. وبعد المناقشات التي تجري بشأن المواضيع وتقارير الاجتماعات المسبقة، ستكون هناك جلسات جانبية موازية لبحث مشروع الرسائل الرئيسية. وسيقوم رئيس المنتدى بتعيين رؤساء الجلسات الجانبية من بين نوابه. وستكون المشارَكة في الأفرقة الجانبية الموازية مفتوحة لممثلي جميع الدول وممثلي

[٨] البلدان الأفريقية الستة هي أوغندا، وتوغو، وسيراليون، ومدغشقر، ومصر، والمغرب.

المنظمات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة المشارِكة؛ وممثلي المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى. وفيما يلي موجز للجلسات الرئيسية.

'١' *الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة*: سيستند عرض هذه الجلسة ومناقشاتها إلى تقرير المعلومات الأساسية الذي يبين المدى الذي بلغه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة، والأعمال غير المنجزة، والتحديات المصاحبة والدروس المستفادة. وستكون الجلسة فرصة سانحة لمناقشة الحاجة إلى الإبلاغ عن التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ والطرائق الفعالة للقيام بذلك.

'٢' *التحول الشامل للجميع بهدف تحقيق التنمية المستدامة*. لقد وُصف النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته البلدان الأفريقية لما يربو عن عقد من الزمن في الماضي القريب بأنه نمو غير شامل للجميع. ولذلك لم يُقسَّم الازدهار على نحو عادل، الأمر الذي نجم عنه، من جملة أمور، تخلف الكثير عن الركب وبقائهم يئنون تحت وطأة الفقر في عدد كبير من بلدان المنطقة. ومن ثم فقد أُقر شمول الجميع بوصفه أحد المسارات الأساسية اللازمة لضمان ألا يتخلف عن الركب أحد ولتحقيق التحول الفعال والمستدام الذي هو الهدف الأساسي لكل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٣٠. لذلك ستناقش هذه الجلسة قضايا رئيسية، وتحدِّد وتوضح اتجاهات السياسة والإجراءات الكفيلة بتحقيق الإدماج وضمان أن يكون الشمول أساسا لعملية التنفيذ والمتابعة والاستعراض على نحو متكامل لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ في أفريقيا وأن يُتَّبع هذا المنهج طيلة العملية.

'٣' *إطار النتائج المتكامل*: ستسترشد هذه الجلسة بعرض عن إطار النتائج المتكامل الذي اعتمدته الاجتماعات المشتركة لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وسيكون بإمكان المنتدى مناقشة وتوضيح الإجراءات للمضي قدما في إعمال الإطار من أجل توجيه عملية إدماج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في إطار استراتيجي وطني.

'٤' *التنفيذ المتكامل*: من الأهمية بمكان تكييف الخطط الإنمائية للبلدان من أجل تنفيذ الخطتين. وستستمع هذه الجلسة إلى عرض لأهم القضايا والإجراءات والوسائل اللازمة للتنفيذ من أجل تحقيق تنفيذ الخطتين على نحو متكامل وفعال.

'٥' *المتابعة والاستعراض المتكاملان*: المتابعة والاستعراض شرط مهم لكل من الخطتين من أجل تقييم التقدم المحرز، وتبادل الدروس المستفادة، وتحديد التدابير والإجراءات السياساتية الكفيلة بتسريع التنفيذ. فقد حُددت المنابر والأطر الزمنية التي تنطبق على متابعة الخطتين واستعراضهما. ومن ثم فإن هذه الجلسة ستناقش الإجراءات اللازمة لتحقيق المتابعة والاستعراض المتكاملين لضمان تخفيف العبء، والتعلم المتبادل، والتعجيل بتنفيذ الخطتين.

'٦' *تقارير الاجتماعات المسبقة*: ستسعى هذه الجلسة إلى الحصول على التوضيحات اللازمة وستتوقف قليلاً لمناقشة عروض قصيرة عن نتائج اجتماع الخبراء الأفريقيين عند استعراض دورة عام ٢٠١٤ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ واجتماع المجموعات الرئيسية. وستشكل الدروس القيمة ووجهات النظر المستقاة من هذه الاجتماعات مَعينا للرسائل الرئيسية التي سيتفق عليها المنتدى.

'٧' *النظر في مشروع الرسائل الرئيسية من منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة*. ستعمل هذه الجلسة على تنقيح الرسائل الرئيسية والاتفاق على صيغتها النهائية بعد استلامها من الأفرقة الجانبية الموازية.

جيم- النتائج المتوقعة

٢٩- من المتوقع أن يسفر منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عما يلي:

(أ) تعزيز الفهم والتقدير لحتمية اعتماد نهج شامل للجميع ومتكامل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ ومتابعتهما؛

(ب) صياغة واضحة لأولويات أفريقيا والرسائل الرئيسية بشأن موضوع المنتدى كمساهمة جماعية من أفريقيا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦.

دال- المخرجات المتوقعة

٣٠- من المتوقع أن يتم تقديم المخرجات التالية في نهاية الاجتماع:

(أ) ما أُتفق عليه من مساهمة أفريقيا الجماعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، وتوجيه للدول الأعضاء، في شكل رسائل رئيسية بشأن ضمان التنفيذ والمتابعة على نحو شامل للجميع ومتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

(ب) تقرير موجز عن مداولات الاجتماع يتضمن، من بين أمور أخرى، القضايا البارزة والأولويات والتوصيات بشأن موضوع منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦.

هاء- الوثائق

٣١- تشمل وثائق الاجتماع ما يلي:

وثائق ما قبل الاجتماع

(أ) هذه المذكرة المفاهيمية

(ب) تقرير بشأن التحول من الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

(ج) تقرير يتناول موضوع الاجتماع

(د) التقارير والوثائق الختامية للاجتماعات والفعاليات السابقة ذات الصلة، بما في ذلك المؤتمر المشترك لوزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٥.

وثائق الاجتماع

(أ) مشروع الرسائل الرئيسية الموجهة من منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ إلى المنتدى السياسي الرفيع المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦.

(ب) تقرير موجز عن مداولات الاجتماع يتضمن، من بين أمور أخرى، القضايا البارزة والأولويات والتوصيات بشأن موضوع منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦.

وثائق ما بعد الاجتماع

(أ) الرسائل الرئيسية المتفق عليها الموجهة من منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ إلى المنتدى السياسي الرفيع المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦.

(ب) تقرير ختامي موجز عن مداولات الاجتماع يتضمن، من بين أمور أخرى، القضايا البارزة والأولويات والتوصيات بشأن موضوع منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦.

واو- المشاركون

٣٢- من المتوقع أن تحضر الجهات التالية:

'١' جميع الدول الـ٥٤ الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (خبراء رفيعو المستوى من الوزارات/الوكالات المسؤولة عن التخطيط/المالية والبيئة والشؤون الاجتماعية والتعدين والموارد المعدنية، والعلوم والتكنولوجيا)

'٢' ممثلو المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى بما في ذلك المجتمع المدني ومنظمات الأعمال التجارية والصناعية والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات البحثية.

'٣' مفوضية الاتحاد الأفريقي

'٤' مصرف التنمية الأفريقي

'٥' وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)

'٦' الجماعات الاقتصادية الإقليمية

'٧' وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية

'٨' الشركاء في التنمية

زاي – لغات العمل

٣٣- سيجري الاجتماع باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية مع ترجمة شفوية متزامنة باللغات الثلاث.

حاء – التاريخ والمكان

٣٤- سيُعقد منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ في القاهرة، من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦.

طاء – جهات الاتصال:

٣٥- توجه الاستفسارات بشأن تنظيم منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة إلى:

السيدة فاطمة دنتون،
مديرة شعبة المبادرات الخاصة
باللجنة الاقتصادية لأفريقيا
بأديس أبابا، أثيوبيا
على البريد الإلكتروني: fdenton@uneca.org

المراجع

١- مفوضية الاتحاد الأفريقي: African Union Commission, 2015. Agenda 2063.The Africa We Want. Popular version

٢- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي (أ): مشروع المذكرة المفاهيمية للاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، اجتماع لجنة الخبراء المشتركة، أديس أبابا، ٣١ آذار/مارس – ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٣- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي (ب): مذكرة إحاطة بشأن الأطر العالمية والقارية: الآثار المترتبة على أفريقيا. الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، اجتماع لجنة الخبراء المشتركة، أديس أبابا، ٣١ آذار/مارس – ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٤- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي (ج): تقرير لجنة الخبراء المشتركة للاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، أديس أبابا، ٣١ آذار/مارس – ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٥- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي (د): البيان الوزاري للاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، أديس أبابا، ٤-٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٦- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: Strengthening integration and implementation: role of sustainable development bodies after 2015. E/ECA/ARFSD/1

٧- الأمم المتحدة، ٢٠١٥ (أ)، خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا). النص النهائي للوثيقة الختامية التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥)، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٩٧/٣١٣ الصادر في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٨- الأمم المتحدة، ٢٠١٥ (ب)، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، قرار الجمعية العامة ١/٧٠

المرفق ١

أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

الهدف ١ – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
الهدف ٢ – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
الهدف ٣ – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
الهدف ٤ – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
الهدف ٥ – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
الهدف ٦ – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
الهدف ٧ – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
الهدف ٨ – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
الهدف ٩ – إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
الهدف ١٠ – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الهدف ١١ – جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
الهدف ١٢– ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
الهدف ١٣ – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره [٩]
الهدف ١٤ – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
الهدف ١٥ – حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
الهدف ١٦ – التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
الهدف ١٧ – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

[٩] مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.